الكهرباء تعود تدريجياً إلى الحديدة

عادت الطاقة الكهربائية إلى محافظة الحديدة تدريجياً، حيث تم تشغيل وحدتي الحالي والكورنيش من وحدات التغذية، كخطوة أولى لإعادة التيار الكهربائي إلى المحافظة بشكل مستمر.

وقد باشرت فرق التفتيش الميدانية والفرق الفنية التابعة للمؤسسة العامة للكهرباء الإجراءات التجريبية لإعادة التيار الكهربائي للدوائر الكهربائية بالمحافظة في الساعات الأولى من صباح الجمعة.

وكان اجتماع لقيادة مؤسسة الكهرباء بمنطقة الحديدة قد استعرض ما تم إنجازه بخصوص تشغيل الكهرباء والإشكاليات التي تقف أمام دخول الدوائر الكهربائية إلى الخدمة.

وأوضح مدير عام كهرباء الحديدة جماعي كليب أن التأخير في إعادة التيار الكهربائي يرجع إلى مشاكل فنية بالمحولات، حيث تعرّض أكثر من 36 محولاً للسرقة وتخريب متعمد في الكابلات إضافة إلى تعرّض 54 محولاً للتخريب.

ونبّه مدير دائرة التوزيع المهندس خالد الأديمي المواطنين إلى عمل الاحتياطات الكافية في منازلهم وفصل خطوط الطاقة الشمسية أو المولدات عن الخطوط الرئيسية للكهرباء، لتجنّب أي مشاكل بعد إعادة التيار الكهربائي.

اليمن على بُعد خطوة من المجاعة الشاملة

13 مليون يمني بحاجة لمساعدات إنسانية منقذة للأرواح

2,8 مليون شخص نزحوا بعيداً عن ديارهم بسبب النزاع

80% من سكان البلد المقدر عددهم بـ26 مليون نسمة تحت خط الفقر

قال مدير مكتب الامم المتحدة، لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في صنعاء جورج خوري، إن اليمن باتت على بُعد خطوة واحدة من المجاعة بحسب المسوحات الأولية للأمم المتحدة.

و ذكر خوري في بلاغ صحفي، أن اليمن وصلت إلى "التصنيف الرابع" حسب المسوحات الأولية للأمم المتحدة، وهو يسبق مرحلة واحدة قبل الوصول إلى "المجاعة".

و أشار المسؤول الأممي، إلى أن هناك ملايين اليمنيين بحاجة ماسة للمساعدات، حيث تزايدت احتياجات الأشخاص المعرضين للخطر عبر مختلف القطاعات في خضم الصراع الدائر الذي ألحق أضرارا بالغة بحياة المدنيين.

ولفت خوري إلى أن الأمم المتحدة سارعت في إطلاق نداء استجابة عاجلة بقيمة 1,8 مليار دولار للعام 2016م بزيادة حوالي 300 مليون دولار عن العام الماضي، ما يؤكد على الحاجة الشديدة للمساعدات الإنسانية في اليمن، مشيرا إلى أن الأمم المتحدة تسعى في 2016 للوصول لحوالي 13,6 مليون يمني يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة منقذة للأرواح.

وقال المسؤول الأممي" هناك 2,8 مليون شخص نزحوا بعيدا عن ديارهم بسبب النزاع وانتقلوا إلى مناطق أخرى وجزء كبير منهم يعتمد على المساعدات التي تقدمها المنظمات الإغاثية، منوها إلى أن" هناك مؤشرات" بعودة بعض النازحين إلى منازلهم، ولكن دوت المعرفة إن كانت عودة دائمة إلى أم لا.

ومنذ اندلاع الحرب قبل أكثر من عام، تدهورت الأوضاع الإنسانية إلى مستوى غير مسبوق، ووفقاً لتقرير حديث للبنك الدولي، فقد زاد عدد الفقراء من 12 مليون نسمة في ابريل 2015 إلى أكثر من 20 مليوناً، حاليا، ما يعني 80% من سكان البلد المقدر عددهم بـ26 مليون نسمة.

وارتفع مستوى البطالة بشكل لافت بعد فقدان عشرات الآلاف لأعمالهم جراء استمرار العدوان.

عشرات الآلاف من العمال فقدوا أعمالهم جراء الحرب والحصار

برنامج الأغذية العالمي يحذّر من شحة المخصصات لإطعام اليمنيين

4 ملايين يمني سيصبحون بدون طعام في أغسطس

في ظل استمرار العدوان وتعثر مشاورات الكويت التي تجري على أرضية هشة، يواجه سكان اليمن تهديداً جديداً؛ يتمثل بتفاقم الأوضاع الإنسانية جراء الحصار.. الى ذلك حذر برنامج الأغذية العالمي من أن نقص التمويل قد يجبره قريباً على وقف عملياته في البلاد.

وفي حديث مع شبكة الأنباء الإنسانية، قالت بورنيما كاشياب، المدير القُطري لبرنامج الأغذية العالمي في اليمن: "نحن نقف على الحافة. وبحلول شهر يوليو لن تكون لدينا أية موارد متاحة ولن نكون قادرين على تقديم الغذاءاعتباراً من شهر أغسطس".

فبعد 13 شهراً من القتال بين الحوثيين وقوات التحالف التي تقودها المملكة العربية السعودية، الذي خلّف أكثر من 6,400 قتيل، ستكون هذه ضربة قاصمة للسكان الغارقين بالفعل في أزمة إنسانية.

وبحسب آخر إحصاء، صادر في أكتوبر 2015م، فإنه يعاني 14,4 مليون يمني من مجموع السكان البالغ 26 مليون نسمة من "انعدام الأمن الغذائي"، بما في ذلك 7,6 مليون شخص يعانون من "انعدام أمن غذائي شديد"، أي أنهم لا يعرفون من أين ستأتي وجبتهم القادمة.

وفي الوقت الراهن، يستطيع برنامج الأغذية العالمي توفير قسائم الغذاء أو المواد الغذائية لجزء بسيط فقط من أولئك الذين هم بحاجة إليها - 3,59 مليون شخص حتى شهر مارس. وحذرت من أنه إذا نفد التمويل، "حتى هؤلاء سيصبحون بلا طعام".

وأضافت أنه حتى لو كان تمويل برنامج الأغذية العالمي مكتملاً، فإن البرنامج "سيكون قادراً فقط على سد الفجوات".

معاناة اليمنيين مستمرة في رمضان للعام الثاني

للعام الثاني على التوالي يشهد اليمنيون شهر رمضان المبارك في ظل الحرب التي تسبّبت في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانتشار السوق السوداء وارتفاع معدّلات الفقر والبطالة، وانهيار الخدمات الأساسية، وخاصةً الكهرباء التي انقطعت تماماً منذ 13 أبريل 2015م.

وبات اليمنيون يعتمدون بشكل أساسي على مولّدات الكهرباء والطاقة الشمسية لتلبية احتياجاتهم المتزايدة.

ويرى كثير من اليمنيين أن عودة الكهرباء وإصلاح محطة مأرب الغازية "المزوّد الرئيسي للطاقة" بقدرة 341 ميجاوات وتشغيل المحطات الأخرى العاملة بالديزل والمازوت، مرهون بتوصّل الأطراف السياسية المتفاوضة في الكويت إلى حل سياسي شامل أو حسم الأوضاع عسكرياً.

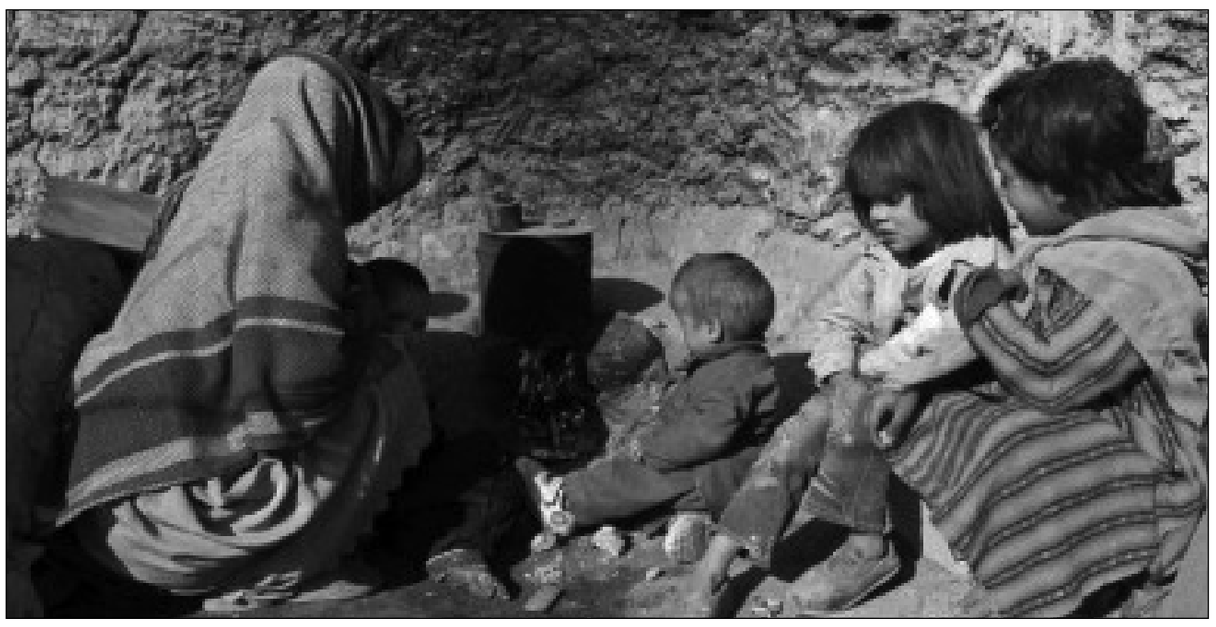

ومع بدء الشهر الفضيل وغياب الرقابة شهدت أسعار السلع الأساسية كالقمح والدقيق والأرز والسكر، ارتفاعاً كبيراً بنسب تراوحت بين 20- 40%. وارتفع سعر دبة البنزين أو الديزل "20 لتراً" من 4 آلاف ريال إلى 8 آلاف، والغاز إلى 4 آلاف.

كما ارتفعت أسعار الحليب والشاي ومستلزمات رمضان مثل التمور والمكسّرات والبهارات.

وتسبّبت الحرب في توقّف إمدادات المياه للمنازل والمحال التجارية، ما اضّطر اليمنيون إلى الاعتماد على ناقلات المياه "وايت" التي يتراوح سعر الواحدة بين 10- 16 ألف ريال.

وتفاقمت أوضاع سكّان المحافظات الساحلية مثل عدن والحديدة، بسبب ارتفاع درجة الحرارة وزيادة نسبة الرطوبة في فصل الصيف، في الوقت الذي انقطعت فيه الكهرباء لانعدام الوقود اللازم لتشغيل المحطات.

واستمرّ الريال اليمني في تراجعه مقابل الدولار ليصل بين 300- 320 ريالاً للدولار الواحد، مقارنةً مع 215 ريالاً قبل تفاقم الأزمة نهاية مارس 2015م، في الوقت الذي واصل فيه الاحتياطي النقدي في المصرف المركزي تراجعه إلى مليار دولار فقط "هي الوديعة السعودية".

وقدّرت إحصاءات الحكومة ومنظّمات دولية معدّل التضخّم لأسعار المستهلك هذا العام بـ 30%، وهو ما أدّى إلى تآكل القدرة الشرائية لليمنيين وتدهور معيشة الفقراء وذوي الدخل المحدود.

وعلى الرغم من أن التكدّس والازدحام في الأسواق والمحال التجارية بات سمة أساسية لليمنيين في رمضان، إلا أن بعض اليمنيين اختصروا قائمة متطلّبات الشهر بسبب ارتفاع الأسعار.

وحثّت الجمعية اليمنية لحماية المستهلك في بيان صحفي اليمنيين على "امتلاك إرادة صلبة للتصدّي لحالة الشره الاستهلاكي التي تنتاب البعض ممّن لا يدركون الحكمة من فريضة الصيام وفلسفتها".

وقالت: "بإمكان الشخص أن يعيش بإلغاء استهلاك بعض الحاجات في حياته اليومية ولساعات طويلة كل يوم، يجب أن يكون شهر رمضان فرصة لتحقيق ترشيد أفضل للاستهلاك ومحاولة لصياغة نمط استهلاكي رشيد".

ودعت الجمعية اليمنيين إلى "محاولة التخلّص من القيم الاستهلاكية السيئة حتى لا يتسبّب الاستهلاك الترفي في إضاعة موارد الأسرة نتيجة للاندفاع وراء الرغبات العاطفية المتعلّقة بالشراء والاستهلاك على مستوى الأطفال والنساء والأسر، خاصةً في ظل تدنّي مستوى المعيشة وانتشار مساحة الفقر ومقاطعة بعض السلع غير الضرورية والتي ارتفع سعرها".

وبينما بات تأخّر رواتب موظّفي الدولة والاقتطاع منها أمراً معتاداً، حثّت وزارة الخدمة المدنية والتأمينات جميع موظّفي الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط على الالتزام بالدوام الرسمي خلال أيام رمضان والذي يبدأ من 10 صباحاً وحتى 3 عصراً.

وحذّرت في بيان من أن "أي إخلال بنظام الدوام المحدّد سيعرّض المخالف للعقوبة القانونية".

وأشارت وزارة الخدمة المدنية إلى أنها ستنفّذ خلال الشهر الفضيل حملات تفتيش في عدد من الجهات والمرافق الحكومية للتأكد من الالتزام بالدوام.

وقال منسّق الأمم المتحدة للشئون الإنسانية في اليمن جيمي ماكغولدريك: إن اليمن وبنكه المركزي الذي يعاني شحّ السيولة يحتاجان إلى دعم من المانحين والمؤسسات المالية الدولية لإنقاذ اقتصاد البلاد من انهيار وشيك.

وأكد في بيان أن 13,6 مليون يمني على الأقل يحتاجون مساعدات إنسانية مع استمرار تقييد الواردات، وعدم قدرة سفن شحن كثيرة على تفريغ حمولتها في الموانئ.

وأضاف أن هناك نقصاً في إمدادات الغذاء والوقود والدواء وهو ما يجعل الأسعار باهظة، ويواجه المستوردون صعوبات في الحصول على تسهيلات ائتمانية لاستيراد البضائع.

وزاد ماكغولدريك: "يكافح البنك المركزي حقاً، فهم يجدون صعوبة بالغة في الحصول على عملة صعبة، وفي تحويل الريال اليمني إلى عملات أجنبية. من الصعب جداً على البنك المركزي أن يؤدّي عمله كما ينبغي".

وحذّر من أن محنة الشعب اليمني أصبحت أسوأ من أي وقت مضى، على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق السلام في البلاد واتفاق وقف إطلاق النار المعمول به منذ أبريل الماضي.

وأوضح ماكغولدريك أن تصعيد القتال العام الماضي قد تسبّب بمعاناة على نطاق هائل.

وأضاف: "كل زاوية تتّجه إليها، كل شخص تلتقيه.. تأثّر بهذه الأزمة. علينا أن نفعل شيئاً لوقف الحرب، وإحلال السلام.. في هذه المرحلة من الوقت، وكعاملين إنسانيين، يجب أن تعطى لنا الفرصة والتمويل والدعم لنصبح قادرين على تقديم المساعدة لهؤلاء السكان".

وسلّط ماكغولدريك الضوء، على ضعف اليمنيين ما قبل الصراع، إذ كانت مؤسسات الدولة مهترئة، بما في ذلك النظامان الصحي والتعليمي وغيرهما من الخدمات في البلاد، وتسبّبت في نزوح واسع النطاق.

وقال المسئول الدولي: إن الأضرار التي لحقت بالموانئ مثل الحديدة قد أثّرت بشكل كبير على شحن المنتجات التي يحتاج إليها اليمنيون كل يوم، مثل الغذاء والوقود والدواء، مشيراً إلى أن النداء الذي أطلق لليمن والبالغة قيمته 1,8 مليار دولار، لم يحصل إلا على 17% من قيمته.

أسعار تذاكر طيران "اليمنية" تزيد الأعباء على الطلاب والمرضى

صنعاء- "الميثاق"

على الرغم من تراجع شركة "الخطوط الجوية اليمنية" الناقل الوحيد حالياً من وإلى اليمن عن الزيادة الأخيرة في أسعار تذاكر السفر، إلا أنها تبقى بين الأعلى في العالم، إن لم تكن أعلاها، وذلك بعد رفع الأسعار أكثر من مرّة بشكل مبالغ فيه.

وألقت تلك الأسعار المرتفعة التي تصل إلى ألف دولار للتذكرة الواحدة، بأعباء مادية ثقيلة على المسافرين وخاصةً الطلاب الدارسين في الخارج والمرضى الذين يعالجون في الخارج.

وقبل بداية العدوان السعودي على بلادنا في أواخر مارس الماضي كان سعر تذكرة السفر على متن "اليمنية" التي تتولّى النقل الجوّي التجاري بمفردها بعد توقف جميع شركات الطيران العربية والأجنبية، بين 300- 400 دولار.

واشتكى مسافرون كثر بمرارة من أنهم يدفعون أكثر من ألف دولار قيمة تذكرة الطيران، متضمّنة مبلغ التأمين الذي لا يسترد، مشيرين إلى أن سعر التذكرة بين صنعاء والقاهرة ضعف سعرها بين القاهرة وأمريكا.

واتّهم المسافرون مسئولي الشركة في صنعاء باستغلال أوضاع البلاد وجني مكاسب طائلة على حساب معاناتهم، وانتهاج ممارسات "احتكارية" وزيادة أسعار التذاكر بشكل كبير بدون أي رقابة من أي جهة حكومية وخاصةً وزارة النقل والهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد، ما يعدّ مخالفة صريحة لكل القوانين واللوائح الناظمة.

وانتقدوا عدم انتظام مواعيد رحلات "اليمنية" وانتظارهم لساعات طويلة في مطار صنعاء الدولي ومطارات العالم، فضلاً عن هبوطها الاضّطراري المتكرّر من أجل الصيانة وإصلاح الأعطال التي باتت دائمة خلافاً عن فقدان حقائب المسافرين.

وقال عدد من المسافرين والناشطين: إن ما يقوم به مسؤولو الشركة يستوجب العقاب والمساءلة، وأن عليهم مراجعة أسعار التذاكر وإعادتها إلى ماكانت عليه قبل العدوان، إذ لا تتناسب أبداً الأسعار الحالية مع كونها شركة وطنية في بلد يعاني ويلات الحرب، وتداعياتها، ويعدّ الأفقر في المنطقة ويحتاج أكثر من 80% من سكّانه إلى مساعدات إنسانية عاجلة.

وتأسّست شركة "الخطوط الجوية اليمنية" عام 1961م، وتملك الحكومة اليمنية 51% من رأس مال الشركة، فيما تملك الحكومة السعودية نسبة 49% الباقية.

وأعلنت الشركة في بيان صحفي أنها قرّرت اعتماد الأسعار القديمة بدون رفعها للطلاب اليمنيين في مصر والأردن والهند، "بعد مراجعات لمجمل الأوضاع، وتقديراً لأوضاع الطلاب في هذه المناطق".

ودافعت الشركة عن قرارها رفع أسعار التذاكر، مشيرةً إلى أن من أبرز نتائج الأزمة المستمرة تراجع موارد الشركة نتيجة لتراجع مستوى التشغيل العام.

وأشارت إلى قيام الاتحاد الدولي للنقل الجوي "أياتا" في نهاية مارس 2015م بإيقاف الشركة من غرفة المقاصة الخاصة بمبيعات الوكلاء في اليمن والخارج، ما أنتج خسائر مالية كبيرة تقدّر بحوالي أربعة ملايين دولار بالداخل وثلاثة ملايين دولار بالخارج شهرياً تحمّلتها الشركة.